جمهورية العراق ديوان الوقف الشيعي

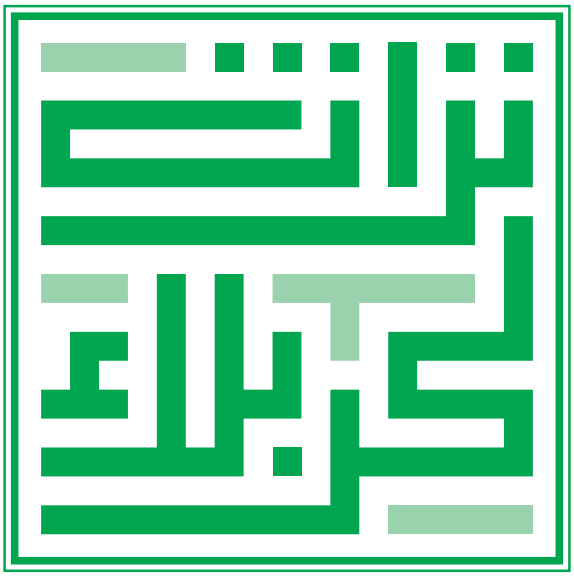

مجلة فصلية محكمة

تعنى بالتراث الكربلائي

مجازة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معتمدة لأغراض الترقية العلمية

تصدر عن:

العتبة العباسية المقدسة

قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية

مركز تراث كربلاء

السنة الثالثة/ المجلّد الثالث/ العدد الثاني

شهر رمضان المبارك ١٤٣٧هـ / حزيران ٢٠١٦م

النظام الإداري في مدينة كربلاء

في العهد العثماني المتأخر (١٨٣١-١٩١٧)

The Administrative System In Karbala City In The Late Ottoman Era (1813 – 1917)

م.د.علاء عباس نعمة الصافي

جامعة كربلاء

كلية التربية للعلوم الإنسانية

Lecturer Dr. Ala' Abbas Niama Al – Safy

University of Karbala

College of Education for Human Sciences

Iraq77_2011@yahoo.com

الملخص

تقع مدينة كربلاء المقدسة غرب نهر الفرات على حافة البادية ووسط المنطقة الرسوبية، تحدها من الشمال الغربي مدينة الأنبار وتقع على شرقها مدينة بابل الأثرية والى الغرب منها توجد الصحراء الغربية أما الى الجنوب الغربي منها فتقع مدينة الحيرة عاصمة المناذرة، وأصل التسمية ترجع الى آراء عديدة واشتهرت المدينة وذاع صيتها بعد حادثة استشهاد الامام الحسين عليه السلام سنة ٦١هـ وكانت مدينة كربلاء في نهاية منتصف القرن التاسع عشر قضاء مرتبط إداريا بولاية بغداد، وبعد وصول مدحت باشا وتسلمه ولاية بغداد (١٨٦٩-١٨٧٢) جعلها سنجق (لواء) لا يرتبط به اي نواحي او أقضية لكن الوضع تغير في السنين اللاحقة عندما تم الحاق عدد الأقضية والنواحي به، أما أهم المؤسسات الحكومية التي كانت داخل كربلاء هي مؤسسة المتصرف الذي ترأس السنجق فضلاً عن المحاسب المالي و(مدير التحريرات) المسؤول عن السجلات الرسمية ودائرة البلدية، وكانت مناصب القائمقام ومدير الناحية موجودة في الأقضية والنواحي، وكانت أقضية الهندية والنجف والرزازة مرتبطة بكربلاء أما النواحي فكانت المسيب وشفاثا .

Abstract

The holy Karbala city is located in the west of the Euphrates river on the edge of the desert and the centre of the sedimentary area . To its north – west it is bordered by Al- Anbar city to its east it is bordered by archeological Babylon to its west it is bordered by the western desert and to its south – west it is bordered by Al – Heera city the capital of Al- Manathira . Different opinions have been given about the origin of its name but the city has become well – known just after the martyrdom of Imam Husain (p.b. u. h) in 61 A.H . In the last part of the mid- nineteenth century Karbala city was a district administratively part of Baghdad city . After the arrival of Midhat Pasha and his being the governor of Baghdad Willayat City in (1896- 1872) he made it a Liwa' which was not linked or related to him i.e as districts but the situation was changed in the following years as districts and regions were directed by and connected to him . The basic and most important governmental institutions inside Karbala was the provincial governor (Al- Mutasarif) institution who headed the state (Liwa') in addition to the accountant and (the edition manager) who was responsible for the official records and the municipality office . The district commissioner and the director posts were found in the districts and the headquarters . Al- Hindiyah Al- Najaf and Al- Razzazah districts were linked and related to Karbala but Al- Musayab and Shifatha were considered headquarters .

المقدمة

شكلت مدينة كربلاء المقدسة إحدى مدن وسط العراق المهمة في العهد العثماني وكانت محط أنظار السلطات العثمانية بشكل دائم طيلة القرون الأربعة التي حكمت فيها العراق، وقد جاءت هذه الأهمية للمدينة من كونها إحدى مدن وسط البلاد القريبة من ولاية بغداد ومن ثم فإن أي خلل أو مشاكل أو اضطرابات تحدث فيها كانت ستُشكل تهديداً مباشراً للولاية، كما كانت مدينة كربلاء إحدى أهم أسباب التوتر والصراع بين أكبر دولتين كبيرتين في المنطقة في تلك المرحلة هما الدولة الفارسية والعثمانية فعملت الأخيرة بكل جهدها على قطع الطريق أمام النفوذ الفارسي في المدينة لما فيه من تهديد للمصالح العثمانية .

اتضحت السياسة العثمانية تجاه أهالي كربلاء من خلال اتباعها لسياسة الترغيب تارةً التي تمثلت بزيارة عدد من سلاطين الدولة والولاة للمدينة والتبرك بمراقدها المقدسة والتقرب من وجهائها ورجالاتها بطرق شتى، وسياسة الترهيب تارةً أخرى بتسيير الحملات العسكرية ضد سكان المدينة كما حصل على سبيل المثال في واقعة (غدير دم) عام ١٨٤٣ التي قادها والي بغداد نجيب باشا (١٨٤٢-١٨٤٩)، لذا كانت النظم الإدارية التي وضعتها الدولة العثمانية للعراق بشكل عام ولكربلاء بشكل خاص قد أخذت في حسابها أهمية المدينة المقدسة والعمل على حفظ الأمن والاستقرار وتقوية المؤسسات الحكومية فيها ومنع أية معارضة قد تتواجد داخلها وتُهدد المصالح العثمانية، لذلك جاءت أهمية هذا البحث لنسلط فيه الضوء على طبيعة النظام

الإداري في كربلاء خلال العهد العثماني الأخير (١٨٣٩-١٩١٧) .

تم تقسيم البحث على أربعة محاور وخاتمة تحتوي على أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، تناول المحور الأول موقع مدينة كربلاء وتسميتها، أما المحور الثاني فقد تطرق إلى الإدارة ا لعثمانية لمدينة كربلاء خلال السنوات (١٨٣٩-١٨٦٩)، وجاء المحور الثالث ليُفصل في المؤسسات الإدارية العثمانية في كربلاء (١٨٦٩-١٩١٧)، في حين سلط المحور الرابع الضوء على التشكيلات الإدارية (الأقضية والنواحي التابعة لسنجق كربلاء)، وفي الختام نشكر الباري عز وجل على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين .

أولاً/ موقع مدينة كربلاء وتسميتها

تقع مدينة كربلاء المقدسة غرب نهر الفرات على حافة البادية ووسط المنطقة الرسوبية المعروفة باسم (أرض السواد)، تحدها من الشمال الغربي مدينة الأنبار وتقع على شرقها مدينة بابل الأثرية وإلى الغرب منها توجد الصحراء الغربية أما إلى الجنوب الغربي منها فتقع مدينة الحيرة عاصمة المناذرة[١].

يرجع اشتقاق كلمة كربلاء إلى تفاسير تاريخية عدة، أهمها أن الكلمة جاءت من (كِور بابل) وهي مجموعة قرى بابلية قديمة أبرزها (نينوى، الغاضرية، عقر، النواويس)، ويرى آخرون أن التسمية جاءت من (كربله) أي رخاوة الأرض التي تمشي عليها القدمان فيُقال (جاء يمشي مكربلا)، كما روى بعضهم الآخر أن المصطلح جاء نسبةً إلى ورد أحمر اسمه (كربل) كان موجوداً في هذه الأرض، كذلك اسمها يعني (قرب الإله)[٢]، في حين يرى عدد من المختصين والآثاريين أن الكلمة أصلها آشوري مكونة من كلمتين هما (كرب- إيلا) ومعناهما حرم الله، كما ذكر مجموعة من المؤرخين الايرانيين أن كلمة كربلاء مركبة من كلمتين (كار-بالا) بمعنى العمل الأعلى أي الأعمال السماوية أو بعبارة أخرى مكان العبادة والصلاة[٣]، كذلك اتفق المؤرخون والرواة والجغرافيون على تسمية كربلاء بـ (الحائر) أو (الحير) وكان هذا المصطلح يُطلق تارةً على المدينة بأجمعها وتارةً أخرى على قبر الإمام الحسين عليه السلام والأراضي المنخفضة المحيطة بالروضة المطهرة التي وقف الماء وحار حول القبر الشريف عام ٢٣٦هـ في عهد المتوكل العباسي الذي أمر بإطلاق المياه لطمس معالم القبر وإخفاء أثره[٤].

لم تكن كربلاء في العصور القديمة قبل الفتح الإسلامي بلدة تستحق الذكر

فلم يرد ذكرها في التأريخ إلا نادراً، اذ كانت عبارة عن قرية زراعية بسيطة تعود ملكيتها إلى الدهاقين من الفرس وسكانها يمتهنون الزراعة حرفةً لهم(٥).

ورد ذكر كربلاء في معارك الفتح الإسلامي لأول مرة عندما تحصن فيها الملك الساساني (يزدجرد) واتخذها معسكراً له، فأرسل قائد الجيوش الإسلامية سعد بن أبي وقاص أحد قادة جيشه وهو خالد بن عرفطة العذري فقام بـ" فتح كربلاء عنوةً وسبى أهلها وقسّم سعد أرباضها بين أصحابه ونزل كل قوم في الناحية التي خرج سهمه بها فأحيوها"، ولم يرد ذكر لكربلاء بعدها إلا في عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام عندما سار لحرب معاوية بن أبي سفيان في صفين عام ٣٦هـ فوقف عندها وأخبر من حوله عما سيجري لولده الحسين عليه السلام في هذه المنطقة حينما نزل الإمام علي عليه السلام في كربلاء وتوضأ وصلى ثم أخذ قبضة من ترابها وشمّه فقال "إن لهذه الأرض شأناً عظيماً فهاهنا محط ركابهم وهاهنا مهراق دمائهم"(٦)، وبعد دخول الإمام الحسين عليه السلام منطقة كربلاء في ٢ المحرم ٦١هـ أُخبر بأسماء القرى القريبة من المنطقة وعندما طرقت مسامعه الشريفة لفظة (كربلا) "ارتضاها من غير تأنٍ ولا توانٍ" فلم يكد أن قال "هي هي والله محط رحالنا ومناخ ركابنا ومسفك دمائنا، ثم أمر بأثقاله فحطت وبسرادقه فأقيمت" وأصبحت تسمية (كربلاء) هي السائدة بعد وقوع حادثة استشهاد الإمام عليه السلام في العاشر من محرم الموافق ٩ تشرين الأول ٦٨٠م(٧).

ثانياً/الإدارة العثمانية لمدينة كربلاء (١٨٣٩-١٨٦٩)

قُسمت الدولة العثمانية في بداية نشوئها على سناجق (ألوية) عدة، والسنجق كان عبارة عن وحدة إدارية تولاها حاكم عسكري سُمي (السنجق بك) وبعد توسع الدولة ظهرت وحدات إدارية أكبر من السناجق سُميت بـ (بك بكوية) وأصبحت السناجق تابعة لها ثم تغير اسم (البك بكوية) في العقد الأخير من القرن السادس عشر إلى تسمية (الايالة) او الولاية[٨].

بدأ الضعف والانحطاط يظهر جلياً في جسد الدولة العثمانية مع منتصف القرن الثامن عشر، وتجسد هذا الضعف بشكل واضح في فساد واضطراب الجهاز الإداري الحكومي نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية بعد الهزائم العسكرية المتوالية التي مُنيت بها القوات العثمانية وما أعقبها من قيام للثورات والتمردات في العديد من ولايات الدولة المختلفة، ولمواجهة هذا الوضع المتردي أصدرت الحكومة العثمانية سلسلة من اللوائح الإصلاحية والقوانين والأنظمة الإدارية خلال القرن التاسع عشر في محاولة منها لإيقاف هذا التدهور الذي أصبح سمة البلاد العامة كان من أهمها (خط شريف كولخانه) عام ١٨٣٩م الذي عرف باسم التنظيمات[٩].

دخل التنظيم الإداري الجديد حيز التنفيذ في المناطق العثمانية ابتداء من عام ١٨٤٢م لكن تطبيقها في كربلاء تأخر إلى السنوات القليلة اللاحقة بسبب الثورة الشعبية التي اندلعت فيها نهاية ١٨٤٢م واستمرت إلى بداية العام التالي وقمعها والي بغداد (نجيب باشا) بقسوة شديدة[١٠]، وقد استحوذ الأخير بعد ذلك على إدارة الأضرحة المقدسة في كربلاء والنجف

وعزل القائمين عليها وعيّن بدلاً عنهم موظفين عثمانيين كونها تدر أموالاً طائلة للدولة[١١].

أصبحت مدينة كربلاء إداريا قضاء أو قائمقامية تابعة لولاية بغداد منذ عام ١٨٤٦[١٢]، بعد نجاح نجيب باشا من فرض سلطة الدولة عليها بالقمع ثم قام بتعيين (طلعت باشا) قائمقاماً عليها مع النجف التي كانت تابعة لها يعاونه كاتبان عربي وتركي وعدد من الموظفين الآخرين، كما تم تشكيل مجلس لإدارة المدينة سُمي بـ (مجلس كربلاء المُعلى) برئاسة القائمقام وكان أبرز مهام هو المجلس هي العمل على توطيد سلطة الدولة واستتباب الأمن وحفظ الاستقرار لصالحها[١٣].

كان من أهم ممن تولوا موقع قضاء كربلاء[١٤] هو (قربي أفندي) عام ١٨٥٠ بعد أن كان مسؤولاً في المحكمة الابتدائية العثمانية التي أسسها في بغداد وعُرف عنه حسن إدارته وخدماته للدولة فكافأه والي بغداد عبد الكريم باشا (١٨٤٩-١٨٥٠) بإسناد الوظيفة الجديدة له في كربلاء، وبقي قربي أفندي في هذا المنصب حتى عام ١٨٥٥ وكانت مدة إدارته للمدينة قد سادها التآلف والتعايش السلمي الطيب مع أهالي المدينة ومعاملتهم معاملة حسنة وبشكل لم يضر بسيادة الدولة مما أثار حفيظة الوالي الجديد في بغداد محمد رشيد باشا الكوزلكلي (١٨٥٢-١٨٥٧) الذي لم يرضَ عن طبيعة إدارة قربي أفندي لمدينة كربلاء ومع ذلك استمر الأخير بمنصبه ولم يتمكن الكوزلكلي من عزله[١٥]، وعلى الأرجح أن قربي أفندي كان مدعوماً من السلطات العليا في العاصمة العثمانية الاستانة كونه استطاع إرساء الأمن

والاستقرار داخل كربلاء في الوقت الذي كانت فيه السلطات العثمانية تخشى من اضطراب الأوضاع وإعادة سيناريو الأحداث الدموية والاضطرابات التي حدثت في عهد الوالي الأسبق نجيب باشا عام ١٨٤٣ .

استقال قربي أفندي من منصب قائمقامية كربلاء بسبب مرضه في عام ١٨٥٥ وتم تعيين يعقوب أفندي خلفاً له الذي كان مديراً لناحيتي شفاثية (شفاثا) والنجف الأشرف لكنه عُزل من منصبه بعد سنتين بسبب انكشاف عدد من السرقات المالية التي قام بها، فأُعيد قربي أفندي إلى كربلاء عام ١٨٥٨ بموجب القرار الذي اتخذته الدولة العثمانية في العام نفسه بفض الارتباط بين السناجق والولايات وأصبحت السناجق مرتبطة بشكل مباشر بالحكومة العثمانية المركزية، و مع أن كربلاء لم تكن قد أصبحت سنجقاً (لواءً) بعد إلا أنها تأثرت بشكل كبير بهذه التغييرات الإدارية الجديدة(١٦).

أما فيما يخص قصبة النجف (الحيدرية) فكانت في بداية تشكيلها عام ١٨٥٢ وحدة إدارية صغيرة من وحدات إيالة (ولاية) بغداد بمثابة (ناحية) تابعة لقضاء كربلاء الذي يتبع بدوره سنجق بغداد (مركز ولاية بغداد)، ثم أخذ التمثيل الرسمي العثماني في المدينة يسير بخطوات بطيئة جداً، إذ وُجد إلى جانب عثمان بك (مدير القصبة) قاضٍ مع مجلس إدارة رسمي للنجف تألف من المدير والقاضي والسادن وستة أعضاء من أبناء المدينة(١٧).

ثالثاً / المؤسسات الإدارية العثمانية في كربلاء (١٨٦٩-١٩١٧)

بعد صدور قانون الولايات العثماني عام ١٨٦٤ التي أُستمدت معظم أحكامه من التنظيم الإداري الفرنسي[١٨]، وكان هذا القانون يهدف بشكل ظاهري إلى إعادة تنظيم عملية إشراك الأهالي في إدارة أمور البلاد مع السلطات الحاكمة والهيئات الإدارية المختلفة، فضلاً عن ربط الإدارات الفرعية في الولاية بمقر الوالي ثم ربط كل الولايات بشكل مركزي بحكومة الاستانة، وانقسم قانون الولايات على ثلاثة أقسام هي[١٩]:

١) التقسيمات الإدارية والموظفون .

٢) المجالس المحلية .

٣) السلطات القضائية .

أصبح العراق في العهد العثماني الأخير (١٨٦٩-١٩١٧) بموجب القانون الجديد للولايات يتكون من ثلاث ولايات هي ولاية الموصل وكانت تضم مناطق (مركز المدينة، سنجق كركوك، سنجق السليمانية)، وولاية بغداد وشملت (سنجق المركز، سنجق الديوانية، سنجق كربلاء)، وولاية البصرة التي ضمت (سنجق مركز البصرة، سنجق العمارة، سنجق المنتفك، سنجق الإحساء، سنجق القصيم وسط الجزيرة العربية)[٢٠].

ظهرت الحاجة بعد صدور قانون الولايات الجديد إلى القيام ببعض التنظيمات الإدارية في مدينة كربلاء لكن الوضع بقي على ما هو عليه حتى قدوم الوالي المصلح مدحت باشا وتوليه منصب ولاية بغداد في ٣٠ نيسان ١٨٦٩

فوضع القانون موضع التنفيذ والتطبيق[٢١].

كانت أولى أعمال مدحت باشا بعد تسنمه المنصب تجاه مدينة كربلاء المجيء إليها بعدما علم أن حاكمها إسماعيل باشا (١٨٦٤-١٨٧٠) كان سيئ الإدارة ومرتشياً بالتعاون مع مجموعة من الموظفين الذين كانوا على شاكلته، وبعد وصوله إلى المدينة قام بإجراء تحقيق شامل للقضايا وثبت له تقصير قائمقام كربلاء فعزله في الحال ثم أرسله للمحاكمة بعد أن عيّن بدلاً عنه حافظ أفندي (١٨٧٠-١٨٧١)[٢٢]، ووجد مدحت باشا أن الظروف مهيأة لإحداث بعض التجديدات والتطوير في كربلاء فحولها من قضاء (قائمقامية) إلى سنجق (لواء أو متصرفية) تابع إلى ولاية بغداد ثم أمر بإنشاء عدد من الأبنية الإدارية الجديدة اللازمة لإدارة سنجق كربلاء وعيّن عدداً من الموظفين للعمل الحكومي فيها[٢٣]، كما رأى مدحت باشا أن البلدة صغيرة وضيقة تعاني من الزحام فأوعز بوضع خريطة جديدة لها وإعادة تنظيمها من جديد وبيع عدد من قطع الأراضي إلى الأهالي الراغبين بشرائها لبناء دور أو دكاكين للعمل، ثم أمر بصرف المبالغ المستحصلة من جراء ذلك البيع على تنظيم الطرق والأزقة فضلاً عن إيعازه بإنشاء محلة جديدة خارج سور المدينة عُرفت باسم (العباسية)، وكانت مدة إقامة مدحت باشا في كربلاء قد استمرت بحدود خمسة إلى ستة أيام[٢٤]، وبقي سنجق كربلاء من دون أن تتبعه أية أقضية أو نواحٍ طيلة سنوات حكم الأخير لولاية بغداد (١٨٦٩-١٨٧٢)، لكن الوضع الإداري تغير بعد سنوات عدة لاحقة وعادت التشكيلات الإدارية[٢٥] التي كانت تتبع سنجق كربلاء[٢٦].

أما أهم المؤسسات الإدارية التي كانت في سنجق كربلاء هي:

المتصرف: هو مسؤول كان يترأس الجهاز الإداري في كل سنجق وكان يسمى بـ (المتصرف) ويُعين بموجب فرمان (مرسوم) يصدره السلطان العثماني حسب المادة (٢٩) من قانون الولايات لعام ١٨٦٤م، وهو مسؤول أمام الوالي عن تنفيذ الأعمال والواجبات المحددة له حسب الأنظمة والقوانين المعمول بها في الدولة التي كان من أهمها[٢٧]:

أ-الإشراف على الشؤون الإدارية والمدنية والمالية والأمنية في السنجق مع تنفيذ الأوامر الصادرة له من الوالي على وفق تعليمات وقوانين الدولة.

ب-تنفيذ الأحكام الجزائية والحقوقية الصادرة من الدوائر القضائية في السنجق.

ج) ترؤس مجلس إدارة السنجق وتحديد تأريخ انعقاده وانعقاد مجالس الأقضية والنواحي التابعة له، فضلاً عن تنفيذ القرارات التي تتخذها هذه المجالس على وفق نطاق الصلاحيات التي يتمتع بها مع أخذ الاستئذان من الولاية في المسائل الخارجة عن صلاحياته.

د) يتولى المتصرف مسؤولية الأمن في سنجقه وتكون القوة المحلية تحت إمرته وصلاحية تحريكها من قضاء إلى آخر من أقضية السنجق.

هـ) مشاركة الوالي في الواجبات والمهام الإدارية المحددة له فيما يتعلق بالدوائر الحكومية الموجودة في السنجق مع مراقبة أعمال وتصرفات جميع موظفي هذه الدوائر والتفتيش عنها وإبلاغ الوالي عن أي تقصير أو خلل قد يرتكبه بعض الموظفين يؤدي إلى تعثر في سير أعمال الدوائر واقتراح ما يراه مناسباً لإصلاحها وتطويرها.

كان أول متصرف تسلم مهام إدارة سنجق كربلاء حافظ أفندي قائمقام

مدينة كيوستنديل[٢٨](Kyustendil) السابق براتب قدره (١٠٠٠٠ قرش)[٢٩]، وكانت له جهود وخدمات مميزة قدّمها إلى المدينة خلال مدة وظيفته في كربلاء فتمت مكافأته بترقيته عسكرياً إلى رتبة مير ميران (أمير أمـراء)[٣٠]، وكان معظم متصرفي كربلاء من الأتراك وعدد قليل من العراقيين، وقد اختلف المتصرفون خلال عملهم في إدارة السنجق في جوانب الكفاءة والإخلاص بالعمل والنشاط، إذ كان بعضهم من الفاسدين مارسوا الرشوة والاختلاس أو كانوا فاشلين إداريا وضعيفي الشخصية كما حصل مع المتصرف إسماعيل باشا الذي عزله والي بغداد مدحت باشا وقدمه إلى المحاكمة خلال زيارته إلى كربلاء[٣١]، في حين تميز غيرهم بالكفاءة والنزاهة والإخلاص بالعمل لكن مع ذلك تم عزلهم عن وظائفهم بعد مدة من الزمن، وتم ذلك بطريقتين الأولى من خلال بعض موظفيهم الذين حاكوا لهم الدسائس والمكائد للإيقاع بهم لأن المتصرفين لم يسمحوا لهم بالتلاعب بالمال العام وسرقته أو أخذ الرشوة من المواطنين، والثانية كانت نتيجة إخفاق المتصرف في جمع الأموال المطلوبة منه وتقديمها إلى الوالي الذي كان بدوره يرسلها إلى الحكومة المركزية بسبب فرض تقديرات مالية عالية لا يمكن لإدارة السنجق دفعها[٣٢].

تولى منصب متصرف سنجق كربلاء خلال السنوات الممتدة (١٨٦٩-١٩١٧) (٢٩) متصرفاً، وكانت مدة الكثير منهم قصيرة بل تعاقب في بعض السنوات أكثر من متصرف واحد في السنة الواحدة، وقد نص قانون الولايات لعام ١٨٦٤ على وجود معاون للمتصرف في أداء عمله وواجباته، في الوقت نفسه يشغل المعاون منصب قائمقام مركز السنجق لكن نظام إدارة الولايات

العمومية لعام ١٨٧١ أغفل ذكر منصب (معاون المتصرف)[٣٣]، كما كان يساعد المتصرف في إدارة شؤون سنجق كربلاء عدد من الموظفين الإداريين والعسكريين من أهمهم (المحاسب، مدير التحريرات، مهندس النافعة (الأشغال)، مدير المالية، قائد قوة الجندرمة) وغيرهم[٣٤].

المحاسبة جي (المحاسب): وهو الموظف المسؤول عن إدارة الشؤون المالية للسنجق وتنظيم حساباته من نفقات وايرادات على وفق التعليمات والأنظمة التي يضعها مسؤوله دفتر دار الولاية (المسؤول المالي) عن طريق الوالي ثم متصرف السنجق، ويكون تعيين المحاسب بواسطة الحكومة المركزية في العاصمة بترشيح من نظارة (وزارة) المالية، وليس باستطاعة الوالي أو الدفتر دار أو المتصرف عزله وإنما كانت هذه الصلاحية محصورة بالمركز فقط، وقد أُعطيت للمحاسبين صلاحيات أخرى كان من أهمها تعيين عدد محدود من الموظفين في دائرة المحاسبة المرتبطة بالسنجق ثم إعلام دائرة دفتر دار الولاية بهذا الأمر[٣٥]، وكان المحاسب عضواً دائماً في مجلس إدارة السنجق ولم يكن جميع المحاسبين الذين شغلوا مواقعهم في السنجق على درجة كافية من النزاهة والأمانة بل عُرف عن بعضهم ممارسة الفساد المالي وتعاطي الرشوة[٣٦]، وكانت دائرة المحاسب في سنجق كربلاء قد تميزت بالانتظام والاستقرار النسبي نتيجةً لمكوث المحاسبين في وظائفهم مدة طويلة نسبياً[٣٧].

مدير التحريرات: يتم تعيينه من الحكومة المركزية وكان مسؤولاً عن المكاتبات الرسمية بالسنجق وسُميت الدائرة التي يشرف عليها بـ (قلم التحريرات)، وكان عدد الموظفين في هذه الدائرة ابتداءً من سنة ١٨٦٩ وحتى نهاية الحكم

العثماني في سنجق كربلاء يتراوح ما بين أربعة إلى ثمانية موظفين، كما كان يساعد مدير تحرير السنجق في إنجاز عمله موظف سُمي بـ (معاون مدير التحريرات) تم تعيينه في عام ١٩٠٦ وكان عضواً دائماً في مجلس إدارة السنجق[٣٨].

دائرة البلدية: كانت بلدية السنجق تتألف من رئيس البلدية والمجلس البلدي وعدد أعضاء هذا المجلس يتكون من خمسة وقد يتقلص في بعض الأحيان إلى عضوين، وضمت دائرة البلدية عددا من الموظفين الآخرين أهمهم الكاتب وأمين الصندوق فضلاً عن طبيب البلدية الذي تم تعيينه في نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر وجراح البلدية الذي أُلغيت وظيفته عام ١٨٩٨ وملقح الجدري[٣٩]، وكانت أبرز مهام دائرة البلدية الرسمية هي تنظيم مهام الحراسة والحماية وتنظيف الشوارع وتجهيز الماء والضياء أحياناً والإشراف على الأبنية لكنها في الواقع لم تكن تقوم بشئ سوى دفع رواتب وأجور موظفيها والاحتفال بزائريها وبذلك كانت البلدية بشكل عام فاشلة في عملها[٤٠].

أما في الأقضية والنواحي التابعة لسنجق كربلاء فكانت أهم المؤسسات والمواقع الإدارية هي:

القائمقام: وهو منصب مسؤول الوحدة الإدارية التابعة للسنجق المعروفة بـ (القضاء) ويكون تعيينه من قبل الحكومة المركزية ويتم ترقيته أحيانا إلى رتبة مير ميران (أمير أمراء)، وكانت أبرز مهامه هي النظر في أمور الملكية والمالية فضلاً عن توليه أمرة القوة الضبطية (الجندرمة) والإشراف على انتخاب مديري النواحي وتحصيل الواردات المالية واستيفاء المصروفات في قضائه وكان مرجعه متصرف السنجق[٤١]، وقد حاولت الإدارة الحكومية في ولاية بغداد عام ١٨٧٨

رفع كفاءة قائمقامي الأقضية عن طريق إخضاعهم لامتحان لكشف مدى كفاءتهم بالعمل الحكومي ثم إبقاء من يصلح منهم للوظيفة وتنحية من لم يكن مؤهلاً لها، وفي بداية القرن العشرين ظهر عدد من القائمقامين الذين استمروا في مواقعهم الوظيفية مدة طويلة نسبياً مثل راشد باشا الذي تولى قائمقامية قضاء النجف مدة خمس سنوات (١٩٠٠-١٩٠٥)، كما برز عدد من العراقيين ممن شغلوا المنصب في نهاية الحكم العثماني لعل من أهمهم ناجي السويدي لقضاء النجف عام ١٩١١ والهندية عام ١٩١٣، وقد ساهم ذلك في تقليل الكثير من المشاكل والصعوبات في هذه الأقضية كون العراقيين أقرب إلى أهل المنطقة من حيث اللغة والعادات والتقاليد وأكثر إدراكاً لمشاكلهم وأوضاعهم ومتطلباتهم الضرورية من القائمقامين الأتراك[٤٢]، كذلك تولى بعض شيوخ العشائر العراقية موقع القائمقام في بعض الأقضية مثل (فهد بك الهذال) شيخ قبيلة عنزة البدوية على قضاء الرزازة التابع لسنجق كربلاء عام ١٨٧٥ بهدف ضمان الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، وكانت أغلب المؤسسات الموجودة في القضاء مشابهة لما وُجدت في السنجق، فكان هناك موظف للمالية وآخر لإجراء المراسلات الرسمية وحفظها وهم ضمن الكادر الإداري الدائم في مجلس القضاء فضلاً عن موظفين آخرين[٤٣].

مدير الناحية: وكان يتولى رئاسة الجهاز الإداري في الوحدة المسماة بـ(الناحية) التابعة للوحدة الإدارية الأكبر وهي (القضاء)، ويكون تعيينه من قبل والي بغداد بعد مصادقة نظارة الداخلية في الحكومة العثمانية المركزية، ومن أهم الشروط الواجب توافرها ممن يتولى هذا المنصب هي أن لا يكون محكوما في

السابق بجناية وله إلمام بالقراءة والكتابة وعمره يتجاوز سن العشرين ومعروف بحسن السيرة والسلوك(٤٤).

كانت أهم أعمال مدير الناحية الرسمية تتمثل في نشر القوانين والأنظمة التي تسير عليها الدولة وإعلان الأوامر الرسمية على المواطنين وإرسال قيود الولادات والوفيات والورثة الغائبين، فضلاً عن إرسال المبالغ المالية المستحصلة إلى مركز القضاء وإجراء التحقيقات الأولية للجنايات وإخبار مركز القضاء بها، كذلك يترأس مدير الناحية مجالس الدعاوى الاعتيادية ويبلغ قرارتها إلى القائمقام وهو مسؤول عن الأمن والقانون في ناحيته، ومنعاً لاستغلال سلطته ضد مصالح المواطنين والدولة نص القانون على منع مدير الناحية من التوقيع على أي جزاء قد يُتخذ بحق شخص معين أو التدخل في شؤون المواقع الإدارية الأخرى الخارجة عن سلطته وصلاحياته(٤٥)، وكما هو الحال في القضاء فقد تولى بعض العراقيين عددا من النواحي التابعة لسنجق كربلاء ومنهم على سبيل المثال (محمود بك الربيعي) الذي كان مدير ناحية الكوفة خلال السنوات (١٨٩٨-١٩٠١) وأحمد بك الشاوي (١٩٠٣-١٩٠٥)، وارتبط بمدير الناحية عدد من الموظفين أهمهم (كاتب الناحية) المسؤول عن إنجاز الكتب الرسمية وحفظ سجلات الناحية وأوراقها وكذلك (مأمورو الدوائر الرسمية) الذين كانوا مسؤولين عن دوائر البريد والبرق والنفوس والكمرك والحجر الصحي، فضلاً عمّا كان يُعرف بـ (مجلس ادارة الناحية) المكون من رئيسه مدير الناحية مع عضوية أربعة أفراد عن كل قرية(٤٦).

رابعاً / التشكيلات الإدارية
(الأقضية والنواحي التابعة لسنجق كربلاء)

١) الأقضية

قضاء الهندية: حدثت تغييرات واسعة في طبيعة المنطقة الواقعة بين كربلاء والكوفة والحلة بعد شق قناة (الهندية) عام ١٧٩٣ التي تأخذ مياهها من الضفة الغربية لنهر الفرات وصولاً إلى النجف، فقد زادت مساحة الأراضي الزراعية واستقرت بعض العشائر فيها وكثرت تجمعاتها لتمارس مهنة الزراعة(٤٧).

أصبحت منطقة الهندية قضاءً من الدرجة الأولى في عهد الوالي مدحت باشا وارتبطت بسنجق الحلة ثم تبعت سنجق كربلاء بعد تطبيق نظام التشكيلات الإدارية الجديدة عام ١٨٧٢ وعُين (عبد الرحمن بك) قائمقاما عليها ورُبطت بها ناحية (الكفل) التي تأسست عام ١٨٥٠ وناحية هور الدخن (العباسية) التي تأسست بتأريخ مقارب(٤٨)، وكان يساعد القائمقام في تطبيق الأنظمة والقوانين عدد من الموظفين الأتراك العارفين بالأوضاع المحلية للقضاء، كما أُنيطت مهمة فرض القانون وتطبيقه لتحقيق الأمن والاستقرار إلى قوة من (الجندرمة) يتم اللجوء إليها في حال عجزت السلطات المحلية أو العشائرية الموالية للحكومة في تحقيق ذلك، لكن الموظفين المدنيين والجندرمة كان يغلب عليهم التجهيز السيئ والسكن غير الملائم فضلاً عن الحاجة إلى العمل الجاد المنظم في وسط منطقة عشائرية متأخرة في كل النواحي الحياتية(٤٩).

فكّت السلطات العثمانية ارتباط قضاء الهندية بسنجق كربلاء ونقلت

إدارته إلى سنجق الحلة عام ١٨٧٣ لكنها أرجعته إلى كربلاء بعد مدة من الزمن ثم إلى الحلة مرة أخرى عام ١٨٧٥ عندما تحولت كربلاء إلى قضاء مدمج بسنجق الحلة وأخيراً أصدرت الإدارة العثمانية أمرها في عام ١٨٨١ بإرجاع كربلاء إلى سنجق يلحق به قضاءا الهندية والنجف(٥٠).

قضاء النجف: ظلت النجف في الجانب الإداري الرسمي بمستوى (ناحية) حتى مجيء مدحت باشا إلى ولاية بغداد الذي جعل من النجف وحدة إدارية بمستوى (قضاء) بعد تطبيقه لنظام الولايات الصادر عام ١٨٦٤ في بغداد وأصبحت النجف مرتبطة في البداية بسنجق الحلة التابع لولاية بغداد، واستمر الوضع على هذا الحال إلى أن ارتبطت في نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر بسنجق كربلاء واستمر هذا الارتباط حتى نهاية الحكم العثماني(٥١)، على الرغم من أن قضاء النجف تم إلحاقه بسنجق الحلة مع كربلاء عام ١٨٧٥ ثم عاد الوضع الإداري له على ما كان عليه في السابق(٥٢)، وكانت أهم نواحي القضاء ناحية الكوفة التي تم تأسيس مقر للحكومة فيها عام ١٨٧٩ كونها نقطة تجارية مهمة للدولة ومنطقة لتنّزه الزوار الإيرانيين والبدو الرحل مما يستلزم أن تكون فيها الإدارة الحكومية قوية وقد كلف بناء المقر الحكومي (١٠٥٧٠ قرشا) تم استيفاؤه من ميزانية سنجق كربلاء(٥٣)، لكن الإدارة الحكومية في قضاء النجف كانت أكثر توسعا ًوتنوعاً، إذ وُجد إلى جانب القائمقام مجلس لإدارة القضاء ودائرة للبلدية ومحكمة للبداءة ومدير للمالية ومدير للتحريرات وأمين للصندوق فضلاً عن مأمورين للنفوس والأعشار والديون العمومية العثمانية ثم أُضيف لها عام

١٨٩١ مأمور للريجي (احتكار التبغ) وكاتب للطابو ودائرة للبريد والبرق عام ١٨٩٧، كما أنشأت السلطات العثمانية قوة صغيرة من الجندرمة في القضاء منذ عام ١٩٠٣ تألفت من مفوض وشرطي ثم استحدثت في عام ١٩٠٧ وظيفة (مأمور الجندرمة) تولاها ضابط برتبة ملازم[٥٤].

ج) **قضاء الرزازة:** تم تشكيل هذا القضاء وربطه بسنجق كربلاء عام ١٨٧٥، وكان قضاءً عشائرياً صرفاً من الدرجة الثالثة[٥٥]، ومنطقة الرزازة عبارة عن أرض واسعة تقع شمال كربلاء عملت الدولة العثمانية على إيجاد الاستقرار فيها عن طريق توطين القبائل الكبيرة داخلها، فمنحت إدارتها إلى شيخ قبيلة عنزة (فهد بك الهذال) في محاولة منها لإظهار قوة الحكومة في المنطقة والوقوف بوجه التمردات العشائرية الأخرى المعارضة لها، لكن قبيلة عنزة لم تكن على دراية ومعرفة كافية بالأمور الإدارية للقضاء لذا ساد القضاء الطابع العشائري في التعامل أكثر من الجانب الإداري[٥٦].

٢) النواحي

أ) **ناحية المسيب:** كانت هذه الناحية عبارة عن بلدة قديمة تتبع سنجق كربلاء منذ عام ١٨٧٧ وكان معظم مديريها من الأتراك[٥٧]، وجاءت أهميتها كونها محطة لاستراحة القوافل المارة عبرها إلى العتبات المقدسة لتوسطها بين بغداد وكربلاء، وبمرور السنوات توسعت المدينة بسبب مرور نهر الفرات فيها وأصبحت شبيهة بالميناء، إذ كان يرد إليها التجار من مناطق مختلفة وأضحت جوانب النهر فيها مراسٍ للسفن الشراعية والأكلاك والشخاتير (وسائط نقل نهرية قديمة) القادمة من مناطق هيت وعنه والفلوجة التي

كانت محملة بالبضائع التجارية من الحبوب والخضراوات والمحاصيل الزراعية الأخرى(٥٨).

ب) ناحية شفاثية (شفاثا): بلدة قديمة تقع عند نقطة التقاء الطرق التجارية في البادية الجنوبية الغربية، وظهرت أولى إشارات لها في القرن السادس الميلادي كما ورد ذكرها في العديد من كتب البلدان العربية، وأقامت فيها أسرة (آل فائز) الحسينية بعد انهيار الدولة العباسية وهي من الأسر التي أصبح عدد من أفرادها (نقباء) على مدينة كربلاء في القرون اللاحقة وكانوا يمتلكون في ناحية شفاثية أراضٍ زراعية وقرى عديدة، كما توطنت في هذه المنطقة قبائل عربية كثيرة التي أصبحت في عهد التشكيلات الإدارية تابعة لسنجق كربلاء عام ١٨٧٧، وقد اُستحدثت الناحية بعد اندثار مدينة (عين التمر) التي تقع غربها في منطقة (أحمد بن هاشم) إذ كانت شفاثا تابعة إلى هذه المدينة قبل أربعة قرون(٥٩).

الخاتمة

يتضح مما سبق ان مدينة كربلاء كانت تتمتع بأهمية كبيرة للدولة العثمانية التي بذلت جهوداً كبيرة من أجل تأمين الاستقرار فيها لكن ذلك كان يتعلق بمصالح الدولة حصراً وليس مصالح أهالي المنطقة، ومع ذلك حاول بعض ولاة بغداد تحديث المدينة والتقرب إلى سكانها، فكان من أهمهم الوالي مدحت باشا المصلح الذي حولها إلى سنجق وطوّر مؤسساتها الحكومية وعاقب بعض موظفيها الفاسدين، لكن المدينة ظلت تعاني من التأخر والإهمال

في الكثير من الجوانب ولاسيما الخدمات البلدية، ولعل ذلك يعود إلى أن الدولة العثمانية بشكل عام كانت دولة متخلفة عن بقية دول العالم في تلك المرحلة، كما أن السياسة الإدارية العثمانية تجاه الولايات والسناجق والأقضية والنواحي كانت تعاني من تخبط إداري كبير، وكان اتخاذ القرارات في هذا المجال بشكل ارتجالي أو لأهداف مرحلية ومصلحية ضيقة مع عدم وجود تنظيم إداري مُحكم، واتضح هذا التخبط بشكلٍ جلي تجاه مدينة كربلاء فنرى أنه يتم تحويلها إلى سنجق بدون أقضية ونواحٍ وبعدها بسنوات قليلة يتم إرجاعها قضاء ثم إلى سنجق مرة أخرى تتبعه أقضية ونواح وتكررت هذه القرارات الإدارية لمرات عدة في سنوات غير متباعدة مما كان له أثر سلبي كبير على المدينة وسكانها .

الهوامش

١ – سلمان هادي آل طعمة ، تأريخ مرقد الحسين والعباس ، الطبعة الأولى ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت–لبنان ، ١٩٩٦ ، ص١٧ .

٢ – عبد الحسين الكليدار آل طعمة ، بغية النبلاء في تأريخ كربلاء ، تحقيق عادل الكليدار ، مطبعة الإرشاد، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص ص٥–٦ ؛ محمد حسن مصطفى آل كليدار ، مدينة الحسين أو مختصر تأريخ كربلاء ، الطبعة الأولى ، مطبعة شركة سبهر ، إيران ، ١٩٤٩ ، ص١ ؛ محمد النويني ، أضواء على معالم محافظة كربلاء ، الجزء الأول ، مطبعة القضاء ، النجف الأشرف ، ١٩٧١ ، ص٢٤ .

٣ –محمد حسن مصطفى آلكليدار ، المصدر السابق ، ص١ .

٤ – عبد الجواد الكليدار ، تأريخ كربلاء وحائر الحسين ﷺ ، منشورات المكتبة الحيدرية ، قم ، ١٤١٨هـ، ص٢٥–٣٠ ؛ سلمان هادي آل طعمة ، المصدر السابق ، ص٢٧ ؛ محمد النويني ،المصدر السابق، ص٢٦ .

٥ –عبدالحسين الكليدار آل طعمة ، المصدر السابق ، ص٥ .

٦ – المصدر نفسه ، ص٦–٨ ؛ سلمان هادي آل طعمة ، المصدر السابق ، ص٢٠ .

٧ –المصدر نفسه ، ص١٠ .

٨ – خليل اينالجيك ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار ، ترجمة محمد .م. الارناؤوط ، الطبعة الأولى ، دار المدار الاسلامي ، بيروت– لبنان ، ٢٠٠٢ ، ص١٦٥–١٦٧ .

٩ – أحمد خليف العفيف ، التطور الإداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني (١٩٢٢–١٩٣٢)، دار جرير للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص٢٥ .

١٠ – وهي من الحوادث الشهيرة التي عُرفت أيضا باسم (غدير دم) ، وبدأت أحداثها في ١٩ كانون الأول ١٨٤٢ بسبب رفض أهالي كربلاء المقدسة الخضوع للسلطة العثمانية وقوانينها الجائرة ، وبعد مهلة الإنذار التي أعطاها نجيب باشا للأهالي بنزع سلاحهم دخل الأخير بعساكره واستباح المدينة فلجأ المواطنون إلى ضريح الإمام الحسين ﷺ بعد إغلاقهم لبوابات المدينة فاستخدمت القوات العثمانية نيران المدفعية لفتحها وهاجموها من جهة باب الخان التي أحدثوا فيها ثغرة واستمر القتال بين الطرفين أياما عديدة حتى دخلتها القوات العثمانية في ١٣ كانون الثاني ١٨٤٣ ، وبلغ عدد الضحايا من الأهالي حوالي (١٨ الف) قتيل . للمزيد من التفاصيل يُنظر: سلمان هادي آل طعمة ، تراث كربلاء ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت– لبنان ، ١٩٨٣ ، ص٣٧٦–٣٨٥ ؛ مهنا رباط الدويش المطيري ، القبائل والشخصيات الحاكمة في كربلاء بين الأعوام ١هـ– ١٤٢٤هـ/ ٨٥٠م–٢٠٠٣م وأحداث كربلاء بين الأعوام ١٩٥٠م–٢٠٠٣م ، الجزء العاشر ، الطبعة الأولى ، مطبعة الزوراء ، كربلاء ، ٢٠٠٨ ، ص٨١–٨٤ .

١١ – ديلك قايا، كربلاء في الأرشيف العثماني – دراسة وثائقية (١٨٤٠–١٨٧٦) ، ترجمه عن التركية حازم سعيد منتصر – مصطفى زهران ، إشراف وتقديم زكريا قورشون ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للموسوعات، بيروت– لبنان ، ٢٠٠٨ ، ص٢٨٥–٢٨٧ .

١٢ – عماد عبد السلام رؤوف ، الأسر الحاكمة ورجال الادارة والقضاء في العراق في العهود المتأخرة ،

دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص٣٥٥ .

١٣ - المصدر السابق ، ص٢٨٨ .

١٤ - للمزيد من التفاصيل عن تسلسل حكام مدينة كربلاء التاريخي من قائمقامين ومتصرفين خلال الأعوام الممتدة (١٦٤٢-١٩٢٠) يُنظر: سلمان هادي الطعمة ، كربلاء في الذاكرة ، مطبعة العاني ، بغداد، ١٩٨٨ ، ص٤٢-٤٩ .

١٥ - المصدر السابق ، ص٢٨٩-٢٩٠ .

١٦ -المصدر نفسه ، ص٢٩٠-٢٩١ .

١٧ - جميل موسى النجار ، مجتمع مدينة النجف في العهد العثماني الأخير وموقفه من الاحتلال البريطاني للعراق خلال الحرب العالمية الأولى ١٨٣١-١٩١٨ ، جمعية منتدى النشر ، النجف الأشرف ، ٢٠١٠ ، ص٣٨ .

١٨ - أحمد خليف العفيف ، المصدر السابق ، ص٢٥-٢٦ .

١٩ - عبد العزيز سليمان نوار ، تأريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٣٥٦ ؛ أحمد خليف العفيف ، المصدر السابق ، ص٢٥-٢٦ .

٢٠ - ستيفن هيمسلي لونكريك ، أربعة قرون من تأريخ العراق الحديث ، نقله إلى العربية جعفر خياط ، الطبعة الخامسة ، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت- لبنان ، ٢٠٠٤ ، ص٣٧٦ .

٢١ - رفائيل بطي ، الصحافة في العراق ، جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٥٥ ، ص١١ ؛ ديلك قايا ، المصدر السابق ، ص٢٩٦-٢٩٧ ؛ عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص٣٥٤-ص٣٥٧ .

٢٢ - عباس العزاوي ، تأريخ العراق بين احتلالين ، الجزء السابع ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص١٧٢ ؛ جعفر الخليلي ، موسوعة العتبات المقدسة/ قسم كربلاء ، الجزء الثامن ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت- لبنان ، ١٩٨٧ ، ص١٣٢ .

٢٣ - ديلك قايا ، المصدر السابق ، ص٢٩٧ ؛ مهنا رباط الدويش المطيري ، أربعة قرون من تأريخ كربلاء ٩٤١هـ - ١٣٥٠هـ ، الجزء التاسع ، الطبعة الثانية ، مطبعة الزوراء ، كربلاء ، ٢٠٠٩ ، ص٣٧ .

٢٤ -عباس العزاوي ، المصدر السابق ، ص١٧٢ ؛جعفر الخليلي ، المصدر السابق ، ص١٣٢ ؛ مهنا رباط الدويش المطيري ، أربعة قرون .... ، المصدر السابق ، ص٣٧ .

٢٥ - سنتناول هذه التشكيلات بشيء من التفصيل في الصفحات اللاحقة من البحث .

٢٦ - عباس العزاوي ، المصدر السابق ، ص١٧٠ ؛ عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص٣٥٧ ؛ جعفر الخليلي ، المصدر السابق ، ص١٣٢ ؛ مهنا رباط الدويش المطيري ، أربعة قرون .... ، المصدر السابق، ص٣٧ . لكن (ديلك قايا) إنفردت بذكرها أن سنجق كربلاء في عهد مدحت باشا كانت تتبعه أقضية ونواح عدة هي الهندية والنجف والرحالية والحسينية . يُنظر: ديلك قايا، المصدر السابق ، ص٢٩٨ .

٢٧ - جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم

العثماني ١٨٦٩-١٩١٧م ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص٢٠٠-٢٠٢ ؛ ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ تأريخ سياسي ، اجتماعي ، اقتصادي، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٩٨٨، ص٦٩ ؛ عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص٣٥٩-٣٦٠ .

٢٨ - كيوستنديل: مدينة بلغارية تقع في أقصى غرب البلاد قرب الحدود مع صربيا ومقدونيا وتبعد حوالي ٩٠ كم عن العاصمة (صوفيا) يُنظر: https://en.wikipedia.org/wiki/Kyustendil

٢٩ - أي ما يعادل (١٠٠ ليرة) لكن الدكتور جميل موسى النجار أورد في كتابه (الإدارة العثمانية ....) إن الراتب كان (٥٠٠٠ قرش) أي (٥٠ ليرة) لأن السلطات العثمانية كانت تعد سنجق كربلاء من سناجق الدرجة الثانية ، بينما صنّفت سنجق الديوانية من سناجق الدرجة الأولى ، إذ كان متصرفها يتقاضى راتباً مقداره (٧٥٠٠ قرش=٧٥ ليرة) . يُنظر: جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية .... ، المصدر السابق ، ص٢٠٦ .

٣٠ -عباس العزاوي ، المصدر السابق ، ص١٧٢ ؛ ديلك قايا ، المصدر السابق ، ص٢٩٨ ؛ جعفر الخليلي، المصدر السابق ، ص١٣٢ .

٣١ - جاسم محمد إبراهيم سعد اليساري ، تأريخ كربلاء في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٤م، رسالة ماجستير ، معهد التأريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا- اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد، ٢٠٠٣ ، ص١٢-١٣ ؛ عباس العزاوي ، المصدر السابق ، ص١٧٢ ؛جعفر الخليلي ، المصدر السابق ، ص١٣٢ .

٣٢ -جاسم محمد إبراهيم سعد اليساري ، المصدر السابق ، ص١٣ ؛ جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية .... ، المصدر السابق ، ص٢٠٥ ؛ غسان العطية ، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١م ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، دار اللام ، لندن ، ١٩٨٨ ، ص٩٢-٩٤ .

٣٣ -جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية .... ، المصدر السابق ، ص٢٠٣-٢٠٦ .

٣٤ -جاسم محمد إبراهيم سعد اليساري ، المصدر السابق ، ص١٣ .

٣٥ - صحيفة الرقيب (بغداد) ، العدد ٢٨ ، ١ رمضان ١٣٢٧هـ؛ عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص٣٦٠ .

٣٦ - مصطفى نور الدين الواعظ ، الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر ، مطبعة الاتحاد ، الموصل، ١٩٤٨ ، ص٤١٧-٤١٨ ؛غسان العطية ، المصدر السابق ، ص٨٣ .

٣٧ -جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية .... ، المصدر السابق ، ص٢٠٨ .

٣٨ -جاسم محمد إبراهيم سعد اليساري ، المصدر السابق ، ص١٤ ؛ عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص٣٦٠ .

٣٩ -جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية .... ، المصدر السابق ، ص٢٧٤-٢٧٥ .

٤٠ - ستيفن هيمسلي لونكريك ، أربعة قرون .... ، المصدر السابق ، ص٣٧٩-٣٨٠ .

٤١ - صحيفة الرقيب ، العدد ٥٥ ، ٢٥ رمضان ، ١٣٢٧هـ؛عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص٣٦٠ .

٤٢ -جاسم محمد إبراهيم سعد اليساري ، المصدر السابق ، ص١٥ .

٤٣ - المصدر نفسه ، ص١٥-١٦

٤٤ -جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية .... ، المصدر السابق ، ص٢١٧ .

٤٥ -عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص٣٦٠ .

٤٦ -جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية .... ، المصدر السابق ، ص٢١٩-٢٢٠-ص٢٥١ .

٤٧ - عماد عبد السلام رؤوف ، المصدر السابق ، ص٣٧٢ ؛ ديلك قايا ، المصدر السابق ، ص٣٠١ .

٤٨ - مؤيد سعيد بسيم وآخرون ، الدليل الإداري للجمهورية العراقية ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى، بغداد ، ١٩٨٩-١٩٩٠ ، ص٤٣-ص١٣٩ ؛عماد عبد السلام رؤوف ، المصدر السابق ، ص٣٧٢ ؛ وداي العطية ، تأريخ الديوانية قديماً وحديثاً ، المطبعة الحيدرية ، النجف ، ١٩٥٤ ، ص١٤٣-ص١٩٥ ؛ مهنا رباط الدويش المطيري ، القبائل والشخصيات .... ، المصدر السابق ، ص٨٥ .

٤٩ - فلاح محمود خضر البياتي ، مدينة الهندية (طويرج) نشأتها وتطورها الحضاري (١٧٩٩-١٩٢٠) ، الجزء الأول ، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، مطبعة دار الصادق للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧ ، ص١٣١ .

٥٠ - المصدر نفسه ، ص١٣١ . للمزيد من التفاصيل عن تسلسل قائمقامي قضاء الهندية خلال السنوات (١٨٧٧-١٩١٥) يُنظر: عماد عبد السلام رؤوف ، المصدر السابق ، ص٣٧٢-٣٧٣ ؛ مهنا رباط الدويش المطيري ، القبائل والشخصيات .... ، المصدر السابق ، ص٨٥ .

٥١ -جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية .... ، المصدر السابق ، ص٣٨-٣٩ .

٥٢ - علي هادي عباس المهداوي ، الحلة في العهد العثماني المتأخر ١٨٦٩-١٩١٤ ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢ ، ص٢٢ .

٥٣ - ديلك قايا ، المصدر السابق ، ص٣٠٢ .

٥٤ -جميل موسى النجار ، مجتمع مدينة النجف .... ، المصدر السابق ، ص ص٣٩-٤٠ .

٥٥ -جاسم محمد إبراهيم سعد اليساري ، المصدر السابق ، ص٢٥-٢٦ ؛ ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث .... ، المصدر السابق ، ص٦٩ .

٥٦ -ديلك قايا ، المصدر السابق ، ص٣٠٢-٣٠٣ ؛ عماد عبد السلام رؤوف ، المصدر السابق ، ص٣٧٥؛مهنا رباط الدويش المطيري ، القبائل والشخصيات .... ، المصدر السابق ، ص٨٨ .

٥٧ - عماد عبد السلام رؤوف، المصدر السابق، ص٣٧٦ ؛مهنا رباط الدويش المطيري، القبائل والشخصيات....، المصدر السابق، ص٨٨.

٥٨ -مؤيد سعيد بسيم وآخرون ، المصدر السابق ، ص٥٩-٦٠ .

٥٩ - عماد عبد السلام رؤوف، المصدر السابق، ص٣٧٤ ؛مهنا رباط الدويش المطيري، القبائل والشخصيات....، المصدر السابق، ص٨٧.

المصادر والمراجع

أولاً/ الرسائل والأطاريح الجامعية

جاسم محمد إبراهيم سعد اليساري، تأريخ كربلاء في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التأريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا- اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، ٢٠٠٣ .

ثانياً/ الكتب العربية والمُعربة

١) أحمد خليف العفيف، التطور الإداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني (١٩٢٢-١٩٣٢)، دار جرير للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨ .

٢) جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة/ قسم كربلاء، الجزء الثامن، الطبعة الثانية، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-، ١٩٨٧ .

٣) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧م، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١ .

٤) جميل موسى النجار، مجتمع مدينة النجف في العهد العثماني الأخير وموقفه من الاحتلال البريطاني للعراق خلال الحرب العالمية الأولى ١٨٣١-١٩١٨، جمعية منتدى النشر، النجف الأشرف، ٢٠١٠ .

٥) خليل اينالجيك، تأريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد .م. الارناؤوط، الطبعة الأولى، دار المدار الإسلامي، بيروت-، ٢٠٠٢.

٦) ديلك قايا، كربلاء في الأرشيف العثماني - دراسة وثائقية (١٨٤٠-١٨٧٦)، ترجمة عن التركية حازم سعيد منتصر - مصطفى زهران، إشراف

وتقديم زكريا قورشون، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت-، ٢٠٠٨ .

٧) رفائيل بطي، الصحافة في العراق، جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٥٥ .

٨) ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تأريخ العراق الحديث، نقله إلى العربية جعفر خياط، الطبعة الخامسة، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-، ٢٠٠٤ .

٩)، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ اليسنة ١٩٥٠ تأريخ سياسي، اجتماعي، اقتصادي، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٨٨ .

١٠) سلمان هادي آل طعمة، تأريخ مرقد الحسين والعباس، الطبعة الأولى، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-، ١٩٩٦ .

١١)، تراث كربلاء، الطبعة الثانية، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-، ١٩٨٣ .

١٢)، كربلاء في الذاكرة، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٨ .

١٣) عباس العزاوي، تأريخ العراق بين احتلالين، الجزء السابع، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، ١٩٥٥ .

(١٤) عبد الجواد الكليدار، تأريخ كربلاء وحائر الحسين عليه السلام، منشورات المكتبة الحيدرية، قم، ١٤١٨هـ.

١٥) عبد الحسين الكليدار آل طعمة، بغية النبلاء في تأريخ كربلاء، تحقيق

عادل الكليدار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٦ .

١٦) عبد العزيز سليمان نوار، تأريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨ .

١٧) علي هادي عباس المهداوي، الحلة في العهد العثماني المتأخر ١٨٦٩-١٩١٤، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢ .

١٨) عماد عبد السلام رؤوف، الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في العهود المتأخرة، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢ .

١٩) غسان العطية، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١م، ترجمة: عطا عبدالوهاب، دار السلام، لندن، ١٩٨٨ .

٢٠) فلاح محمود خضر البياتي، مدينة الهندية (طويريج) نشأتها وتطورها الحضاري (١٧٩٩-١٩٢٠)، الجزء الأول، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مطبعة دار الصادق للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧ .

٢١) محمد حسن مصطفى الكليدار، مدينة الحسين أو مختصر تأريخ كربلاء، الطبعة الأولى، مطبعة شركة سبهر، ايران، ١٩٤٩ .

٢٢) محمد النويني، أضواء على معالم محافظة كربلاء، الجزء الأول، مطبعة القضاء، النجف الأشرف، ١٩٧١ .

٢٣) مصطفى نور الدين الواعظ، الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر، مطبعة الاتحاد، الموصل، ١٩٤٨ .

٢٤) مهنا رباط الدويش المطيري، أربعة قرون من تأريخ كربلاء ٩٤١هـ-١٣٥٠هـ، الجزء التاسع، الطبعة الثانية، مطبعة الزوراء، كربلاء، ٢٠٠٩ .

٢٥) القبائل والشخصيات الحاكمة في كربلاء بين الأعـوام ١هـ-١٤٢٤هـ/ ٦٢٢-٢٠٠٣م وأحداث كربلاء بين الأعوام ١٩٥٠م-٢٠٠٣م، الجزء العاشر، الطبعة الأولى، مطبعة الزوراء، كربلاء، ٢٠٠٨ .

٢٦) مؤيد سعيد بسيم وآخرون، الدليل الإداري للجمهورية العراقية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٨٩-١٩٩٠ .

٢٧) وداي العطية، تأريخ الديوانية قديماً وحديثاً، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٩٥٤ .

ثالثاً/ الصحف

صحيفة الرقيب (بغداد)، العدد ٢٨، ١ رمضان ١٣٢٧هـ .

-، العدد ٥٥، ٢٥ رمضان، ١٣٢٧هـ .

رابعاً/ شبكة المعلومات الدولية

https://en.wikipedia.org/wiki/Kyustendil
Accessed in 7January 2016 .